

وزارة الخارجية

قرار

وزير السياحة والطيران المدني

ووزير الدولة للشئون الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى القاهرة بتاريخ ١/٢٧/١٩٧٩ بشأن الموافقة على اتفاقية منحة لمشروع الإسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المنخفضة فى مصر والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٦/٨/١٩٧٨ بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٩ .

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية منحة لمشروع الإسكان ورفع مستوى المجتمعات لذوى الدخل المنخفضة فى مصر والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٦/٨/١٩٧٨ بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ويعمل بها اعتبارا من ٢٢/٣/١٩٧٩ :

د . محمود أمين عبد الحافظ

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ،

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

وعلى القرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٧٩ ؛

(٢)

(ب) إذا أدى فشل "المنوح" فى الوفاء بأى التزامات لهذه الاتفاقية واتبى أدت إلى عدم الاستخدام الفعال فى السلع والخدمات الممولة من هذه المنحة كما هو محدد فى الاتفاقية فان للوكالة أن تطالب "المنوح" بإعادة دفع كل أو جزء من المسحوبات التى تمت فى ظل هذه الاتفاقية لهذه السلع والخدمات بدولارات أمريكية فى خلال ستين يوما بعد تلقى الطلب بذلك

(ج) يسرى الحق المتاح تحت البندين (أ أو ب) فى طلب إعادة الدفع أو السحب لمدة ثلاث سنوات من تاريخ السحب الأخير فى ظل هذه الاتفاقية وذلك على الرغم من أى بود أخرى فى الاتفاقية .

(د) (أ) أى إعادة دفع فى ظل البند " (أ) أو (ب) أو (٢) أى إعادة دفع للوكالة من المتعاقد والمورد والبنك أو أى طرف ثالث فيما يتعلق بالسلع والخدمات التى تمول من المنحة فان إعادة الدفع المتعلقة بأسعار غير معقولة أو خطأ فى فواتير غير سليمة للسلع والخدمات أو للسلع التى لم تتفق مع المواصفات أو الخدمات التى كانت غير كافية وسوف (أ) تتاح أولا لثن السلع والخدمات التى يحتاج إليها المشروع وبالحد المعقول و(ب) سوف يستخدم الجزء الباقى إن وجد لإنقاص قسمة المنحة .

(هـ) أى فائدة أو أى عوائد أخرى على أرصدة المنحة التى سحبت بواسطة الوكالة ودفعت "المنوح" فى ظل هذه الاتفاقية قبل السماح باستخدام مثل هذه الأرصدة للمشروع سترد إلى الوكالة بالدولارات الأمريكية بواسطة "المنوح" .

بند د - ٣ - عدم التنازل عن التعويضات : لن يعتبر أى تأخير أو ممانعة أى حق أو تعويض لطرف ما فيما يتعلق بالتمويل فى ظل هذه الاتفاقية إلى إسقاط هذا الحق أو التعويض .

بند د - ٤ - التالف : يوافق المنوح بناء على طلب معين على منح الوكالة تفويضا بالنسبة للمسائل التى قد تنشأ من إبرام عقد أو فسخه بواسطة طرف ما لعقود بالدولارات الأمريكية مع الوكالة وتمول كليا أو جزئيا من الأرصدة الممنوحة بواسطة الوكالة فى ظل هذه الاتفاقية .

قرر :

(المادة الأولى)

يعين وكيلًا لمجلس الدولة كل من السادة المستشارين :

عبد الغفور أحمد عبد الله الغروري .

محمد نور الدين سعد العقاد .

محمد أنور محفوظ .

سمير لبیب مشرقى .

محمد عبد الحميد محمود .

محمد عبد العزيز الشريفي (على سبيل التذكار)

يوسف شلبي يوسف .

محمد صلاح الدين عبد الموجود مازن .

عزيز بشاي سيدهم .

عبد الفاح السيد بسبوني .

ابراهيم مشيمش ابراهيم علي (على سبيل التذكار)

امام احمد احمد الخيله .

(المادة الثانية)

يعين مستشارًا مساعدًا من الفئة (ب) بمجلس الدولة كل من السادة

التواب :

أحمد كمال الدين محمد فؤاد .

محمد حسان يوسف محمود راضى (على سبيل التذكار)

محمد عادل حسان علي ابراهيم حسيب

محمد ابراهيم محمد قسطه .

د . جلال أحمد خليل عوض الله .

عمرو عبد الفتاح أحمد الشرفاوى .

يحيى سيد محمد نجم (على سبيل التذكار)

د . محمد ابراهيم رمضان (على سبيل التذكار)

سامى أحمد محمد الصباح .

محمدى حسين محمد العجاتى .

السيد عبد الحميد علي عمارة .

محمد أحمد عبد الرحمن .

محمد عبد الرحمن المرقى .

سمير ابراهيم البسيونى .

أحمد سعيد علي اسماعيل .

محمد عبد الحميد مسعود .

محمد مصطفى ابراهيم نصير .

يحيى أحمد راغب د كوروى .

محمد اسماعيل رسلان مبارك .

اليومى محمد اليومى (على سبيل التذكار)

مصطفى محمد عبد المنعم صالح .

(المادة الثالثة)

يعين نائبًا بمجلس الدولة السادة المندوبون بالمجلس .

حمدى ياسين على عكاشة .

محمد عطا عباس حنضل .

محمد محمود فرج حسام الدين .

بلال أحمد محمد نصار .

أسامة محمود عبد العزيز محرم .

كارم عبد اللطيف عبد العظيم أحمد .

حسن محمد عبد الحميد بركات .

أحمد مهني سباق .

حنفي علي جبالي .

محمد الشيخ علي أبو زيد حسن .

أنور أحمد ابراهيم خليل حسب الله .

أحمد عبد التواب محمد مرسى .

مير صدقي يوسف خليل .

(المادة الرابعة)

يعين مندوبًا مساعدًا بمجلس الدولة السادة :

جميل عبد ربه ابراهيم عبد الهادي .

محمد ماهر أبو العنين حسنين .

عادل محمد فهدى زقزوق .

رمضان محمد ابراهيم حموده .

أحمد محمد محمود دسوقي .

سامى صلاح نبوى محمد .

محمد هشام أحمد كمال الكشكى .

محمد بهجت أحمد سميج طامت .

محمد مصطفى كمال محمد ابراهيم .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٩٩ (٢٩ يولييه سنة ١٩٧٩)

حسنى مبارك